

## نظرة عامة

916.3 مليار دولار، ما نسبته 33.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لذلك، سجل عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية حوالي 69.7 مليار دولار (حوالي 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 34.3 مليار دولار (حوالي 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2018.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في نمة الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت حوالي 4.2 في المائة ليصل إلى حوالي 734.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنةً بحوالي 704.8 مليار دولار بنهاية عام 2018. إلا أن نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بحوالي 4.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 121.4 في المائة بنهاية عام 2019، مقارنةً بنسبة بلغت حوالي 125.7 في المائة بنهاية عام 2018.

بالنسبة لعام 2020، من المتوقع أن تواجه الدول العربية تحديات كبيرة على صعيد المالية العامة، جراء التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، في ظل الكلفة المالية العالية لحزمة التحفيز المالي التي تبينتها هذه الدول من أجل تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتعزيز السيولة، مما يترتب عنه تداعيات كبيرة على مستويات الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، وبالتالي العجز المالي ووضعية الدين العام. أيضاً يمثل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انخفاض الطلب على النفط في ظل إنكماش النشاط الاقتصادي، تحدياً للدول العربية المصدرة للنفط لاعتمادها على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للموارد المالية.

تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية النفطية بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2019، حيث تراجعت أسعار النفط خلال العام المذكور بعد تسجيلها لارتفاع كبير خلال عام 2018، بيد أن عدد من الدول العربية النفطية بذلت جهوداً كبيرة في تعزيز الإيرادات غير البترولية، بإطار جهود تنويع الإيرادات المالية، حيث استكمل عدد منها الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية واستحداث أدوات ضريبية جديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتعزيز الوضع المالي خلال عام 2019 (1).

وكان للإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، وعودة التعافي الاقتصادي في عدد من هذه الدول، وإن كان بوتيرة بطيئة، دور كبير في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتقليص العجز المالي.

من جهة أخرى، تعكس تطورات الإنفاق العام جهود الدول العربية لإحتواء الإنفاق العام ضمن المسارات التي تضمن الاستدامة المالية وتُعزّز وضع الموازنة العامة في المديين المتوسط والبعيد، حيث سجلت معظم الدول العربية نمواً محدوداً، أو تراجعاً، في مستوى الإنفاق العام، خلال عام 2019، أخذاً بالاعتبار الموارد المالية المتاحة وعوامل التضخم ومتطلبات تلبية الحاجات التنموية والاجتماعية.

في ضوء ما تقدم، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 2.2 في المائة، ليصل إلى حوالي 846.6 مليار دولار في عام 2019، ما يمثل حوالي 31.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور، بينما ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 6.2 في المائة ليصل إلى حوالي

(1) تشمل الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، وتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

(1) تشمل الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، وتمثل في دول مجلس التعاون لدول

### الإيرادات العامة والمنح

58.6 في المائة في عام 2019 مقارنة بحوالي 57.9 في المائة في عام 2018. كما ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية من حوالي 29.0 في المائة في عام 2018 إلى حوالي 30.4 في المائة في عام 2019. بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة والمنح من حوالي 11.3 في المائة إلى حوالي 9.2 في المائة. أما مساهمة الدخل من الاستثمار، فقد ارتفعت من حوالي 1.4 في المائة إلى حوالي 1.6 في المائة بين العامين المذكورين، الشكل (1) والملاحق (2/6) و(4/6).

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 2.2 في المائة ليصل إلى نحو 846.6 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 828.3 مليار دولار في عام 2018. ارتفعت الإيرادات العامة والمنح كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من حوالي 30.9 في المائة في عام 2018 إلى حوالي 31.2 في المائة في عام 2019، الجدول رقم (1) والملحق (1/6).

ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي

الجدول (1)  
الإيرادات الحكومية في الدول العربية  
(2018-2019)

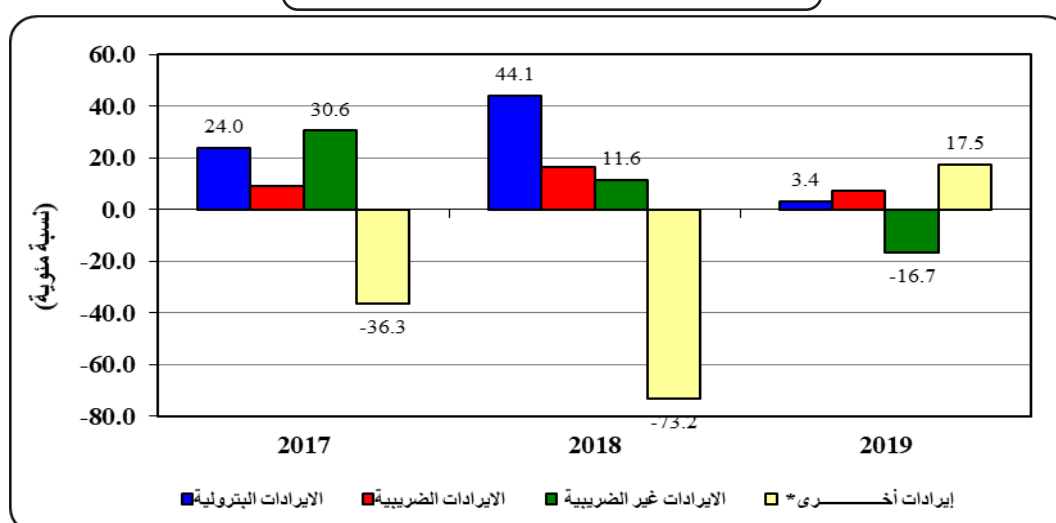
النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
2019*	2018	2019*	2018	(%)	2019*	2018	
18.3	17.9	58.6	57.9	3.4	496.0	479.9	الإيرادات البترولية
9.5	9.0	30.4	29.0	7.1	257.4	240.4	الإيرادات الضريبية
2.9	3.5	9.2	11.3	-16.7	78.3	93.9	الإيرادات غير الضريبية
0.5	0.4	1.6	1.4	17.5	13.2	11.2	الدخل من الاستثمار**
<b>31.1</b>	<b>30.8</b>	<b>99.8</b>	<b>99.6</b>	<b>2.4</b>	<b>844.9</b>	<b>825.4</b>	<b>إجمالي الإيرادات العامة</b>
0.1	0.1	0.2	0.4	-40.5	1.8	3.0	المنح
<b>31.2</b>	<b>30.9</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>2.2</b>	<b>846.6</b>	<b>828.3</b>	<b>إجمالي الإيرادات العامة والمنح</b>

المصدر: الملاحق (1/6)، (4/6)، و(2/2).

\* بيانات فعلية أولية.

\*\* تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

الشكل (1): نمو عناصر الإيرادات العامة  
خلال الفترة (2017-2019)\*

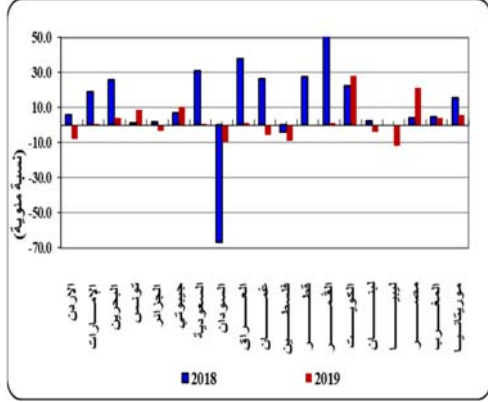


المصدر: الملاحق (1/6) و(4/6).

(\* إيرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية).

التوالي، حيث ساهمت زيادة الإيرادات الضريبية في هذه الدول بفضل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، في تعزيز الإيرادات المالية مقابل تراجع الإيرادات النفطية خلال العام المذكور، الشكل (2)، والملحق (1/6).

الشكل (2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية في عامي (2018 و2019)\*



المصدر: الملحق (1/6).

\* تم استبعاد اليمن بسبب القيمة المنطرفة لمعدل النمو.

فيما يتعلق بالدول العربية غير النفطية، سجل إجمالي الإيرادات العامة والمنح نمواً في عدد من هذه الدول، خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018.

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بحوالي 21.5 في المائة في مصر، وهي أعلى نسبة زيادة بين الدول العربية غير النفطية خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018. يعود ذلك بدرجة أساسية إلى ارتفاع حصيلة ضرائب السلع والخدمات بنسبة بلغت حوالي 20 في المائة لتصل إلى نحو 20 مليار دولار في عام 2019، ما ترتب عنه نمو في حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 17.8 في المائة لتصل إلى حوالي 42 مليار دولار خلال العام المذكور. أيضاً يعود إلى نمو الإيرادات غير الضريبية بحوالي 90 في المائة لتصل إلى حوالي 7.3 مليار دولار خلال عام 2019. كما ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كل من جيبوتي وتونس وموريتانيا والمغرب والقمر، بنسب بلغت 10.1 في المائة، و8.4 في المائة، و5.9 في المائة، و4 في المائة و1.1 في المائة، على التوالي، خلال العام 2019 مقارنة بعام 2018. في المقابل، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كل من

فيما يتعلق بنسب مساهمة عناصر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 18.3 في المائة في عام 2019 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 17.9 في المائة في عام 2018. بينما ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية لتصل إلى حوالي 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنة بحوالي 9.0 في المائة في عام 2018. وبلغت نسبة الإيرادات غير الضريبية حوالي 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 3.5 في المائة خلال عام 2018. أما الدخل من الاستثمار، فقد مثل نسبة 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنة بنسبة 0.4 في المائة في عام 2018.

بالنسبة للمنتج الخارجية، فقد تراجعت من حوالي 3 مليار دولار في عام 2018 إلى حوالي 1.8 مليار دولار في عام 2019. بلغت نسبة مساهمة المنح في إجمالي الإيرادات حوالي 0.2 في المائة في عام 2019 مقارنة بحوالي 0.4 في المائة في عام 2018، بينما بلغت نسبتها حوالي 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2018 و2019<sup>(2)</sup>.

بالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى<sup>(3)</sup>، سجلت الدول العربية النفطية زيادة بصورة ضئيلة، في إجمالي الإيرادات المالية باستثناء الكويت، فقد سجلت معدل نمو 28.2 في المائة في عام 2019 مقارنة بعام 2018، يعكس ذلك التراجع الذي سجلته أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أدى هذا التراجع إلى انخفاض الإيرادات النفطية في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، رغم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وحصيلة الرسوم الحكومية في عدد من هذه الدول بما يعكس جهود عدد من الدول العربية النفطية لتنويع مصادر الإيرادات العامة.

تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح، خلال عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، في كل من ليبيا وعمان والجزائر وقطر، بنسب بلغت حوالي 11.6 في المائة، و5.4 في المائة، و3.4 في المائة، و0.4 في المائة، على التوالي. سجلت البحرين والإمارات والعراق والسعودية زيادة في إجمالي الإيرادات المالية، بنسب بلغت حوالي 3.9 في المائة، و2 في المائة، و1.0 في المائة، و0.5 في المائة، على

(المائة)، جيبوتي (6 في المائة)، تونس (4.8 في المائة)، القمر (4.3 في المائة).  
(3) السنة المالية في قطر والكويت تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

(2) تشمل الدول العربية التي حصلت على منح في عام 2019، فلسطين حوالي (28 في المائة) من إجمالي المنح، الأردن (20.1 في المائة)، السودان (11.8 في المائة)، المغرب (9.7 في المائة)، مصر (8.5 في المائة)، موريتانيا (6.8 في

870 ألف برميل في اليوم إلى حوالي 845 ألف برميل في اليوم. بالنسبة للدول التي شهدت زيادة في الإنتاج النفطي (قطر والجزائر)، فقد بلغت نسبة الزيادة حوالي 5.6 في المائة و8.2 في المائة على التوالي، في عام 2019 مقارنة مع عام 2018، إلا أن زيادة الإنتاج النفطي لم تسفر عن زيادة الإيرادات البترولية في ظل التطورات غير المواتية في أسعار النفط العالمية.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط (تونس ومصر والسودان واليمن)، ارتفعت الإيرادات البترولية في تونس بنسبة بلغت حوالي 16.8 في المائة لتسجل حوالي 291 مليون دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 249 مليون دولار أمريكي في عام 2018. كذلك ارتفعت في مصر بنسبة 4.9 في المائة لتصل إلى حوالي 3.1 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 2.9 مليار دولار في عام 2018. بالمقابل، تراجعت الإيرادات البترولية في السودان بنسبة بلغت حوالي 23 في المائة لتسجل حوالي 195 مليون دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 253 مليون دولار في عام 2018. كما تراجعت في اليمن بنسبة بلغت حوالي 17.9 في المائة، من حوالي 218 مليون دولار في عام 2018 إلى حوالي 179 مليون دولار في عام 2019.

تمثل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، في ظل جهود تنويع الإيرادات الحكومية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 58.6 في المائة خلال عام 2019، مقارنة بحوالي 57.9 في المائة في عام 2018. بالنسبة للدول العربية فرادى، تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح نسبة 80 في المائة في ليبيا والكويت وقطر والعراق، وتراوح بين 65.7-75.3 في المائة في عُمان والبحرين والسعودية، بينما بلغت النسبة حوالي 41.4 في المائة في الإمارات و39.8 في المائة في الجزائر.

شكّلت الإيرادات البترولية نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كل من اليمن والسودان ومصر وتونس، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 11 في المائة، و5.6 في المائة، و5.4 في المائة، و2.7 في المائة، على التوالي.

تراوحت أسعار النفط التوازنية للموازنات الحكومية (Budget Breakeven Oil Prices) في الدول

السودان وفلسطين والأردن ولبنان واليمن، بنسب بلغت 9.9 في المائة، و9 في المائة، و8 في المائة، و4 في المائة، و3 في المائة، على التوالي، بين العاملين المذكورين.

### الإيرادات البترولية

شهدت الدول العربية كمجموعة ارتفاعاً في حصيلة الإيرادات البترولية خلال عام 2019، بنسبة بلغت حوالي 3.4 في المائة لتصل إلى حوالي 496 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بحوالي 480 مليار دولار في عام 2018، في ظل تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بنسبة بلغت حوالي 8.3 في المائة ليسجل حوالي 64 دولار للبرميل في عام 2019 مقارنة بحوالي 69.8 دولار للبرميل في عام 2018، مما أدى إلى تراجع قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية مجتمعة بحوالي 6.8 في المائة لتسجل صادرات النفط الخام العربية حوالي 432.9 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 464.6 مليار دولار في عام 2018<sup>(4)</sup>.

بالنسبة للدول العربية فرادى، انخفضت الإيرادات البترولية في بعض الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط<sup>(5)</sup>، يُستثنى من ذلك الكويت، وليبيا، والسودان والإمارات حيث ارتفعت بها الإيرادات البترولية، خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018.

سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الإيرادات البترولية بحوالي 8.8 في المائة في عام 2019 مقارنة بعام 2018، ما يُعزى إلى تراجع انتاجها النفطي بحوالي 0.1 في المائة ليصل إلى حوالي 193.9 ألف برميل في اليوم، في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى تراجع صادرات النفط الخام بنسبة بلغت حوالي 8.4 في المائة لتصل إلى نحو 3.9 مليار دولار خلال عام 2019. كما تراجعت الإيرادات البترولية في كل من الجزائر وُعمان وقطر والسعودية، بنسب بلغت حوالي 5.1 في المائة، و4.8 في المائة، و1.8 في المائة، و1.5 في المائة، على التوالي. يعكس ذلك تراجع الإنتاج النفطي في هذه الدول باستثناء قطر والجزائر، حيث سجلت السعودية تراجعاً في الإنتاج النفطي بحوالي 4 في المائة، من حوالي 10.3 مليون برميل في اليوم إلى حوالي 9.9 مليون برميل في اليوم (حوالي 40 في المائة من إجمالي الإنتاج النفطي العربي)، وسجلت عُمان تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 3 في المائة، من حوالي

(5) تشمل الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب العراق والجزائر وليبيا.

(4) يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

سجلت أهم البنود الرئيسة للإيرادات الضريبية في الدول العربية ارتفاعاً خلال عام 2019، حيث ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 11.9 في المائة، لتصل إلى حوالي 95.5 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 85.4 مليار دولار في عام 2018، مما أدى إلى ارتفاع أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات الضريبية في ضوء ارتفاع مساهمتها من حوالي 35.5 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2018 إلى حوالي 37.1 في المائة في عام 2019.

بالنسبة لحصيلة ضرائب الدخل والأرباح للدول العربية مجتمعة، فقد ارتفعت بنسبة بلغت حوالي 4.9 في المائة، لتصل إلى نحو 47.6 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بحوالي 45.4 مليار دولار في عام 2018، مع تراجع طفيف في نسبة مساهمتها في حصيلة الإيرادات الضريبية من حوالي 18.9 في المائة إلى حوالي 18.5 في المائة، بين العامين المذكورين.

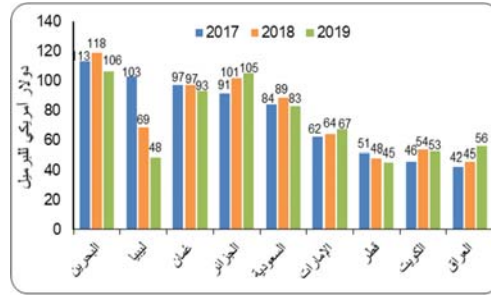
بالنسبة لعائدات الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، فقد ارتفعت بنسبة بلغت حوالي 5 في المائة، لتسجل حوالي 54.6 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 52 مليار دولار في عام 2018. انخفضت نسبة مساهمة عائدات الرسوم الجمركية في الإيرادات الضريبية بصورة طفيفة، من حوالي 21.6 في المائة في عام 2018 إلى حوالي 21.2 في المائة في عام 2019، الجدول (2) والملاحق (3/6)، (4/6) و(5/6).

فيما يتعلق بتطور حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية فرادى، ارتفعت الإيرادات الضريبية في كل الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط باستثناء الكويت والعراق وليبيا، خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018. سجلت البحرين أعلى نسبة زيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 159.6 في المائة، لتصل الإيرادات الضريبية إلى حوالي 1.1 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 413 مليون دولار في عام 2018. كما ارتفعت الإيرادات الضريبية في السعودية بنسبة بلغت حوالي 13.3 في المائة لتسجل حوالي 50.1 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 44.3 مليار دولار في عام 2018. كذلك سجلت الإمارات زيادة في الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 7.3 في المائة، لتصل إلى حوالي 60.8 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 56.7 مليار دولار في عام 2018.

تُعزى زيادة الإيرادات الضريبية في السعودية والإمارات والبحرين بدرجة كبيرة إلى التطور الهام في الهيكل الضريبي لهذه الدول، حيث بدأت السعودية

العربية المصدرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي بين 106 دولار للبرميل في البحرين و45 دولار للبرميل في قطر خلال عام 2019. سعر النفط التوازني للموازنات الحكومية يُمثل أقل سعر نفط مطلوب لتحقيق التعادل بين الإيرادات العامة والمصروفات الحكومية. وقد تراجعت أسعار النفط التوازنية بين عامي 2018 و2019 في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط، من متوسط سعر لهذه الدول بحوالي 76 دولار للبرميل في عام 2018 إلى حوالي 72.7 دولار للبرميل في عام 2020. يعكس هذا التراجع الجهود الحكومية لزيادة الإيرادات غير البترولية وترشيد النفقات العامة، في إطار استراتيجيات تعزيز الوضع المالي، حيث تبنى معظم الدول المُشار إليها خلال عام 2019 عدة إجراءات لزيادة حصيلة الرسوم والضرائب وتقليص نفقات الدعم والمصروفات التشغيلية، مما خفف الضغوط على الموازنات العامة، الشكل (3).

الشكل (3): أسعار النفط التوازنية للموازنات الحكومية في الدول العربية



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

### الإيرادات الضريبية

واصلت الدول العربية جهودها الرامية إلى تطوير التحصيل الضريبي، بهدف تعزيز الإيرادات الحكومية وتنويعها وتقوية هيكل الموازنات العامة إزاء الصدمات المختلفة، حيث استكمل عدد من الدول العربية النفطية الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية بإطار الجهود لتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن إيرادات النفط، كما واصلت الدول العربية غير النفطية جهود تنفيذ الإصلاحات المالية والضريبية في عدد من الجوانب.

ترتب عن هذه الجهود انعكاسات إيجابية على الإيرادات الضريبية خلال عام 2019، والتي ارتفع إجماليها للدول العربية مجتمعة من حوالي 240.4 مليار دولار في عام 2018 إلى حوالي 257.4 مليار دولار في عام 2019، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 7.1 في المائة.



ضرائب الدخل والأرباح والرسوم الجمركية المصادر الوحيدة للإيرادات الضريبية في ليبيا، بنسب مساهمة تبلغ 76.1 في المائة و23.9 في المائة على التوالي.

شهدت معظم الدول العربية غير النفطية زيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية في عام 2019 مقارنة بعام 2018. تضمنت هذه الدول مصر والتي سجلت أعلى نسبة زيادة في الإيرادات الضريبية، بحوالي 17.8 في المائة، تليها موريتانيا بنسبة زيادة بلغت حوالي 16.6 في المائة، ثم اليمن بنسبة زيادة بلغت حوالي 13.2 في المائة، وتونس بنسبة بلغت حوالي 11 في المائة. كذلك ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسب أقل في كل من جيبوتي والأردن ولبنان، بحوالي 6.1 في المائة، و2.3 في المائة، و0.5 في المائة على التوالي، بين عامي 2018 و2019.

بالمقابل، تراجعت الإيرادات الضريبية في عام 2019 مقارنة مع عام 2018 في كل من السودان وفلسطين والقمر والمغرب، بنسب بلغت حوالي 14.5 في المائة، و4.2 في المائة، و1.5 في المائة، و1.1 في المائة، على التوالي. جدير بالذكر، أن الإيرادات الضريبية (المقومة بالعملة الوطنية) ارتفعت في السودان بحوالي 21 في المائة، مما يشير إلى أن نسبة التراجع في الإيرادات الضريبية المقومة بالدولار المشار إليها تعكس بشكل كبير تراجع سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي خلال عام 2019.

والإمارات التطبيق الفعلي لضريبة القيمة المضافة من بداية عام 2018، وتم التوسع في تحصيل هذه الضريبة خلال عام 2019، بينما بدأت البحرين في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية عام 2019، بإطار الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أيضاً ارتفعت الإيرادات الضريبية، ولو بدرجة أقل، في كل من عُمان والجزائر وقطر، بنسب بلغت حوالي 5.9 في المائة، و5.7 في المائة، و4.8 في المائة، على التوالي. بالمقابل، تراجعت الإيرادات الضريبية في الكويت بنسبة بلغت حوالي 35.5 في المائة لتصل إلى حوالي 1.8 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 2.8 مليار دولار في عام 2018، في ضوء تراجع عائدات ضرائب الدخل والأرباح بحوالي 43 في المائة، وتراجع عائدات الرسوم الجمركية بحوالي 31 في المائة، حيث تساهم هذه البنود بنسبة كبيرة في الإيرادات الضريبية، تبلغ في المائة و64.5 في المائة على التوالي.

انخفضت الإيرادات الضريبية في ليبيا بنسبة بلغت حوالي 20 في المائة لتصل إلى نحو 888 مليون دولار في عام 2019 مقارنة بحوالي 1.1 مليار دولار في عام 2018. يُعزى ذلك لتراجع حصيلة ضرائب الدخل والأرباح بحوالي 13 في المائة، كما يعزى لتراجع عائدات الرسوم الجمركية بحوالي 36 في المائة، خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018. تمثل

#### الجدول (2)

البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2019-2015)

(مليار دولار)

نسبة التغير (%) 2019	*2019	2018	2017	2016	2015	
7.1	257.4	240.4	206.3	188.9	200.1	الإيرادات الضريبية وهي:
4.9	47.6	45.4	79.8	48.7	53.2	الضرائب على الدخل والأرباح
11.9	95.5	85.4	69.6	82.7	97.6	الضرائب على السلع والخدمات
5.0	54.6	52.0	26.9	29.4	25.8	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
3.6	59.8	57.7	30.1	28.2	23.6	ضرائب ورسوم أخرى

المصدر: الملاحق (3/6)، (4/6) و(5/6).  
(\* بيانات فعلية أولية).

وتبسيطها ومكثنتها، إلى جانب تعزيز أسس العدالة الضريبية.

واصلت البحرين خلال عام 2019 جهودها في تنفيذ برنامج التوازن المالي للفترة (2018-2022)، من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق الحكومي، حيث تضمن البرنامج ست مبادرات رئيسية تمثلت في تطبيق ضريبة

تضمنت اتجاهات الإصلاح الضريبي في الدول العربية خلال عام 2019 توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، ومراجعة النسب الضريبية، ومعالجة المتأخرات والإعفاءات الضريبية، وإدماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وإصلاح الإدارة الضريبية بتسهيل الإجراءات

2019، من أجل تنمية وتنويع الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات المالية، منها تخفيض حد التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة، وزيادة المعتمدة التدريجية للمقابل المالي على الوافدين، وتحسين الآليات والإجراءات الرقابية على تحصيل الإيرادات، وتطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة، التي تهدف أيضاً إلى تخفيض استهلاك المشروبات المحلاة للمحافظة على الصحة العامة للمواطنين.

وبإطار تطوير إدارة المالية العامة، تم إطلاق عدة برامج ومبادرات خلال عام 2019، وكذلك إنشاء العديد من الوحدات المتخصصة لدعم عملية اتخاذ القرار. تتضمن المبادرات تطوير مركز تنمية الإيرادات غير النفطية، والذي يقوم بدور مهم في دعم الجهات الحكومية وبرامج تحقيق الرؤية في المبادرات والمقترحات المتعلقة بزيادة الإيرادات غير النفطية، وتهيتها بما يكفل الموافقة عليها وتنفيذها على الوجه الأكمل، ومتابعة تنفيذ المبادرات المعتمدة، وتذليل الصعوبات التي قد تواجهها الجهات الحكومية، والعمل على تطويرها.

كذلك، تشمل المبادرات تعزيز إطار إدارة المخاطر على المدى المتوسط، حيث تقوم وزارة المالية السعودية بإعداد منظومة شاملة لإدارة المخاطر المالية المحتملة، سواء الناشئة عن التطورات المالية والاقتصادية المحلية أو الدولية، لتحديد مخاطر الصدمات الخارجية الناشئة عنها، من أهمها المخاطر التي تواجه الأداء المالي والاقتصادي المتمثلة في تطورات مخاطر أسواق النفط العالمية وتساعد النزاعات التجارية وضعف آفاق النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تحديات رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي والحفاظ على استدامة المالية العامة.

كما بدأ العمل على مشروع التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بهدف تحسين جودة الحسابات وتعزيز الشفافية، والإعداد لتطبيق حساب الخزينة الموحد الذي يتبع الممارسة المثلى على المستوى الدولي فيما يخص إدارة التدفقات النقدية الحكومية من أجل تحسين أنظمة الدفع وتحصيل الإيرادات والتحكم بالإنفاق العام بالشكل المناسب من خلال التعامل المركزي مع أرصدة الحسابات الحكومية الحرة.

في الإمارات، تم خلال عام 2019 توسيع نطاق السلع التي تطبق عليها الضريبة الانتقائية لتشمل المشروبات المحلاة، وأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية والسوائل المستخدمة فيها، إضافة إلى

القيمة المضافة لزيادة الإيرادات غير النفطية، وتقليص المصروفات التشغيلية، وتطبيق برنامج التعاقد الاختياري، وزيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء، وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر، إضافة إلى تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي.

فيما يتعلق بجانب الإيرادات، تم في بداية عام 2019 البدء الفعلي في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي تعتبر أحد أهم العناصر في برنامج التوازن المالي لمملكة البحرين، حيث تم في شهر أكتوبر من عام 2018 موافقة السلطة التشريعية على الاتفاقية الخليجية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، وإصدار قانون الضريبة واللائحة التنفيذية للقانون، إلى جانب إنشاء وتنظيم الجهاز الوطني للإيرادات. وتم تطبيق سياسة متدرجة في التحصيل بدءاً بالشركات الكبرى التي تتجاوز إيراداتها السنوية 5 مليون دينار بحريني. وتم مواصلة التسجيل ودخول الشركات المتوسطة بإيرادات سنوية أكثر من 500 ألف دينار بحريني في المنظومة الضريبية من بداية يونيو 2019، والشركات الصغيرة بإيرادات سنوية تتجاوز 37.5 ألف دينار في بداية ديسمبر 2019. وبنهاية عام 2019، تم تسجيل أكثر من 15.6 ألف شركة.

كما تم تطوير البنية المعلوماتية الداعمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث تم تدشين الموقع الإلكتروني للجهاز الوطني للإيرادات، وتفعيل مركز الإتصال الوطني على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وإتاحة قنوات دفع إلكترونية متعددة، والربط المباشر مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومع شؤون الجمارك.

وقد ساهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الموارد المالية غير النفطية في البحرين، حيث بلغت حصيلة ضريبة القيمة المضافة حوالي 263 مليون دينار بحريني (حوالي 700 مليون دولار أمريكي) عام 2019، ما يمثل حوالي 32 في المائة من إجمالي الإيرادات غير النفطية خلال العام المذكور.

في السعودية، استمر العمل خلال عام 2019 في تنفيذ مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي (2017-2020) بإطار رؤية المملكة 2030، حيث يركز البرنامج على خمسة محاور رئيسة تتمثل في تنمية الإيرادات غير النفطية، رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، تصحيح أسعار الطاقة والمياه، إعادة توجيه الدعم للمستحقين بإطار برنامج حساب المواطن، إضافة إلى تنمية القطاع الخاص. في هذا الإطار، تم تنفيذ عدداً من الإجراءات خلال عام

تم في هذا الصدد البدء في تنفيذ نصوص القانون المعدّل لضريبة الدخل الذي تم المصادقة عليه في شهر ديسمبر من عام 2018، والذي يُمثّل أحد أهم الإصلاحات الضريبية ضمن جهود الإصلاح المالي في الأردن، حيث شملت الإجراءات المتعلقة بضريبة الدخل الشخصي خفض سقف الإعفاءات الممنوحة للأفراد. كما تضمنت الإصلاحات إجراءات لتعزيز تصاعديّة ضريبة الدخل الشخصي، بما يعزز العدالة الضريبية، ذلك من خلال زيادة معدّل الضريبة على أصحاب الدخل العالية وتخفيضها على أصحاب الدخل المتدنيّة، هذا إلى جانب فرض ضريبة إضافية 1 في المائة على الدخل الذي يتجاوز 200 ألف دينار، كضريبة تكافل اجتماعي.

بالنسبة لضريبة أرباح الأعمال، تتضمن الإجراءات تطبيق معدل ضريبة 24 في المائة على شركات الاتصالات وشركات توزيع وتوليد الكهرباء وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات الوساطة المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التاجير التمويلي، و توحيد معدّل ضريبة أرباح الأعمال عند 20 في المائة للقطاعين الصناعي والتجاري، ومواصلة تطبيق معدّل الضريبة 35 في المائة على البنوك، واستحداث "حساب المساهمة الوطنية" في الموازنة العامة لسداد الدين العام، تتكون إيراداته من فرض ضريبة إضافية على الدخل الخاضع للضريبة في عدد من القطاعات، بحيث يتوقف الاقتطاع في حال بلوغ الدين العام النسبة المسموح بها بموجب قانون الدين العام وإدارته، الساري المفعول.

أيضاً تم إلغاء الإعفاءات الضريبية بشكل تدريجي لأرباح صادرات القطاع الصناعي بدءاً من عام 2019، وإلغاء الإعفاء الكلي لقطاع الزراعة، والاستعاضة عنه بالإعفاء من الضريبة لأول مليون دينار من مبيعات الشخص الطبيعي، وأول 50 ألف دينار من الدخل الصافي للشخص الاعتباري، وإلغاء المزايا الضريبية للأعمال غير الصناعية في المناطق التنموية الناشئة بزيادة معدّل ضريبة أرباح الأعمال من 5 في المائة إلى 10 في المائة لهذه الأعمال، مع الحفاظ على معدّل الضريبة البالغ 5 في المائة للأنشطة الصناعية، وفرض ضريبة أرباح الأعمال على كل الأنشطة (باستثناء الأنشطة العابرة) المسجلة في المناطق الحرة، بنسبة الضريبة المحددة وفقاً للنشاط الاقتصادي، واستحداث ضريبة بحد أدنى سنوي لا يقل عن 500 دينار على شركات التضامن والتوصية

التبغ ومنتجاته، ومشروبات الطاقة، والمشروبات الغازية. وطبقت الهيئة الاتحادية للضرائب، الضريبة الانتقائية بنسبة 50 بالمائة على المشروبات المحلاة بالسكر المضاف، وعلى أي منتج مضاف إليه مصدر من مصادر السكر أو محليات أخرى، ويتم إنتاجه بغرض التناول كمشروب، سواءً كان سائلاً أو مركزاً أو مساحيق أو مستخلصات، أو أي صورة يمكن تحويلها إلى مشروب. ويشمل القانون تطبيق الضريبة الانتقائية على أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية بنسبة 100 بالمائة، بما فيها ذلك السائل المستخدم في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية وما يماثلها. وتأتي ضريبة السلع الانتقائية، لتعزيز الإيرادات التي تقلصت جراء هبوط أسعار النفط، حيث بدأت الإمارات في تطبيق الضريبة الانتقائية من بداية شهر أكتوبر 2017، لتكون بذلك ثاني دولة خليجية تفرض هذه الضريبة بعد السعودية.

في عُمان، تم اتخاذ عدة إجراءات في جانبي الإيرادات والإنفاق بهدف تحقيق الاستدامة المالية، مع مراعاة سياسة التدرج في تطبيق هذه الإجراءات لتفادي أية تبعات حادة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية. تتضمن أهم الإجراءات الرامية لتعزيز الإيرادات غير النفطية الاستمرار في الجهود المبذولة لرفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة، وتطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع الخاصة، وتعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات من الضريبة الجمركية، وتعديل ضوابط تخصيص الأراضي (التجارية والسياحية والصناعية والزراعية)، وتطبيق الرسوم المعدلة للخدمات البلدية، إضافة إلى بناء القدرات الفنية والإدارية للنظم الضريبية والجمركية. إضافة إلى ما سبق، وفي إطار تطوير النظام الضريبي، تم إنشاء جهاز الضرائب في عام 2019.

وبذل الأردن جهوداً حثيثة خلال عام 2019 في مجال الإصلاح المالي، بإطار رؤية الأردن 2025، التي تمثل سيقاً عاماً يحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وبإطار خطة تحفيز النمو الاقتصادي للفترة (2018-2022) التي تهدف إلى استعادة زخم النمو الاقتصادي عبر تسخير الإمكانيات الواعدة والكامنة، حيث واصلت الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي للفترة (2016-2020)، بهدف تعزيز وضع الموازنة العامة من أجل تخفيض مستوى الدين العام وتوسيع نطاق الإصلاحات الهيكلية لتسريع وتيرة النمو الشامل والمستدام.



فيما يخص توسيع القاعدة الضريبية، تضمنت الإجراءات تمكين الأعمال الصغيرة، مثل الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية والتجار المتجولين، من دفع ضريبة في حدود 100 أو 200 دينار تونسي، حسب مكان العمل، مرة واحدة كل ثلاث سنوات، وإعفاء هذه الأعمال من الضرائب والرسوم قبل سنة التصريح بالعمل، من أجل تشجيع الأعمال الصغيرة على الانخراط في المنظومة الضريبية. كما تضمنت الإجراءات تطوير الإدارة الإلكترونية من خلال اعتماد الإيصال الإلكتروني في صورة الدفع عن بعد على غرار الإيصال الورقي واعتماد الختم الإلكتروني المحتوي على الرمز (QR). أيضاً شملت الإجراءات إلزام الجمعيات، بصرف النظر عن غرض إنشائها ونظامها الضريبي، بالتصريح بأعمالها لحثها على الالتزام بواجباتها الضريبية المتعلقة بدفع الخصم من المورد والأداء على القيمة المضافة وتيسير عملية متابعتها.

بالنسبة لمكافحة التهرب الضريبي، شملت الإجراءات إلزام الأطراف، من غير أجهزة الدولة المركزية والمحلية والمؤسسات العامة، بتضمين نصوص ضمن عقود البيع بمقابل المتعلقة بالعقارات والأصول التجارية والعربات، تُلزم باستخدام وسائل دفع بنكية أو بريدية للعقود التي تفوق قيمتها 10 ألف دينار تونسي، ذلك لتقليل المعاملات النقدية وتعزيز الشفافية. كما تضمنت الإجراءات اعتماد آلية الفوترة الإلكترونية بالنسبة للمعاملات المتعلقة ببيع الأدوية والمحروقات، بهدف تعزيز شفافية المعاملات وضبط منظومة الدعم الحكومي. هذا إلى جانب مراجعة معايير التقييم التقديري للدخل باعتبار عناصر مستوى المعيشة، بهدف ملائمتها لتطور مؤشر الأسعار.

فيما يتعلق بالإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، فقد شملت الترفيع في مبلغ الخصم من قيمة المساكن المشيدة من طرف المطورين العقاريين، المُعفى من رسم التسجيل، إلى 300 ألف دينار تونسي عوضاً عن 200 ألف دينار تونسي، من أجل تمكين الأشخاص من الطبقة الضعيفة والمتوسطة من اقتناء المساكن. كذلك شملت الإجراءات التخفيض في ضرائب السيارات السياحية، وفق مواصفات محددة، من خلال إعفائها من رسوم الاستهلاك، وتخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة المطبقة عليها من 19 في المائة إلى 7 في المائة لتقليل كلفة هذه السيارات، وتوسيع مجال الإعفاء الضريبي للسيارات المُعدّة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تضمنت الإجراءات زيادة التعرفة على المؤسسات المُخلة بالصحة العامة أو المزجة

البسيطة المسجلة في المملكة والتي تمارس أي نشاط أو استثمار يخضع دخله للضريبة، وفرض ضريبة على الأرباح الموزعة المستلمة من البنوك وشركات الاتصالات والشركات المالية، وزيادة معدل الضريبة على دخل الفائدة من 5 في المائة إلى 7 في المائة.

في تونس، تضمن قانون الموازنة العامة لعام 2019 عدد من الأحكام الضريبية ترمي إلى تعزيز الاستثمار ودعم القدرة التنافسية للشركات، ومراجعة النظام الضريبي وفقاً للمعايير الدولية بما يعزز الحوكمة ويضمن إيفاء تونس بتعهداتها الدولية في المجال الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، والتصدي للتهرب الضريبي، إضافة إلى إجراءات ذات طابع اجتماعي.

بالنسبة للإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستثمار ودعم القدرة التنافسية، تضمنت مواصلة منح الإعفاء من ضريبة الدخل أو ضريبة الشركات لمدة 4 سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط الفعلي للمؤسسات الجديدة التي يتم إنشائها خلال الأعوام 2018 و2019 و2020، ومراجعة نسب الضريبة على الشركات في عدد من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتصبح النسبة 13.5 في المائة، ودعم عمليات الهيكلية المالية للشركات الناشطة في قطاع الصناعة والخاضعة للضريبة على الشركات وتمكينها من تضمين قوائمها المالية بمعلومات تعكس القيمة الحقيقية لأصولها الثابتة، إضافة إلى دعم عمليات إعادة الهيكلة المالية للنزل السياحية من قبل لجنة متخصصة.

فيما يتعلق بالإجراءات بإطار مراجعة النظام الضريبي وفقاً للمعايير الدولية، فقد شملت مراجعة الأحكام المتعلقة بأسعار التحويل (Pricing Transfers) بين المؤسسات التي تربطها علاقة تبعية أو مراقبة وفقاً للمعايير الدولية، وإقرار حق الإدارة الضريبية في طلب المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة من قبل الأشخاص المنطوق بهم واجب المحافظة على السر المهني، ذلك من خلال توضيح مجال السر المهني الذي يُمكن الاعتصام به إزاء المصالح الضريبية، من أجل دعم الشفافية وتمكين تونس من الإيفاء بالتزاماتها الدولية في مجال تبادل المعلومات لأغراض ضريبية طبقاً للاتفاقيات الدولية ومعايير المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية، إضافة إلى إلغاء النظام الضريبي التفضيلي للتصدير وللأنظمة المماثلة ولمقدمي الخدمات المالية لغير المقيمين.

موريتانيا، السودان، الأردن، جيبوتي، والقمر، بينما مثلت حوالي 35 في المائة في اليمن.

تقل نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية المُصدرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي، إلا أن هذه المساهمة تسير في اتجاه تصاعدي في عدد من هذه الدول. بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة نحو 46.7 في المائة في الإمارات، ونحو 49.3 في المائة في الجزائر، خلال عام 2019. أما في السعودية وعمان وقطر والبحرين والعراق، فقد ساهمت الإيرادات الضريبية بحوالي 20.7 في المائة، و18.1 في المائة، و14.7 في المائة، و14 في المائة، و3.7 في المائة، من إجمالي الإيرادات العامة، على التوالي، خلال عام 2019، بينما بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في الكويت حوالي 2.7 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، وفي ليبيا حوالي 2.2 في المائة، خلال العام المذكور.

تقتصر الضرائب في الدول العربية النفطية إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تُفرض حالياً ضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في عدد من هذه الدول، وبدأ عددٌ منها في تطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ بداية عام 2018 (الإمارات، والسعودية) والبحرين في عام 2019، كما سبق الإشارة. جديرٌ بالذكر، أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية يبدو منخفضاً في موازنتها العامة.

بالنسبة لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال عام 2019، يُظهر الهيكل بعض التباين، من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول. فهناك دول عربية ترتفع فيها نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في الإيرادات الضريبية، مثل ليبيا والعراق وجيبوتي، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 76.1 في المائة، و60.0 في المائة، و48.0 في المائة في هذه الدول على التوالي، خلال عام 2019، الملحق (5/6).

في السودان والأردن والسعودية وموريتانيا، تُشكل الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من

بنسبة 25 في المائة، وتخصيص 50 في المائة من حصيلة هذه التعرفة لتعزيز موارد صندوق دعم الصحة العامة. هذا إلى جانب تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة من 19 في المائة إلى 7 في المائة على خدمات الهاتف الثابت والإنترنت الثابت المنزلي، بهدف تشجيع النفاذ إلى الإنترنت.

في المغرب، تم خلال عام 2019 تطبيق إجراءات ضريبية تتعلق بضرائب الشركات، والضريبة على الدخل، وضريبة القيمة المضافة. فقد تم تطبيق تخفيضات في الضريبة على الشركات من 20 في المائة إلى 17.5 في المائة للشركات التي تتراوح أرباحها ما بين 300 ألف درهم ومليون درهم، وتطبيق معدل ضريبة يبلغ 10 في المائة على الشركات الصغيرة التي لا تتعدى أرباحها 300 ألف درهم سنوياً، ذلك بهدف تشجيع الاستثمار ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بالضريبة على الدخل، شمل قانون الموازنة لعام 2019 إعفاء المجندين في الخدمة العسكرية من الضريبة على الدخل في أول 12 شهراً من خدمتهم، كما قدم قانون الموازنة حوالي 500 مليون درهم لهذا الغرض. فيما يتعلق بالقطاع العقاري، تم إخضاع المباني التي يتجاوز سعرها 4 ملايين درهم، والتي كانت معفاة من الضريبة على الدخل، لتسديد الضرائب كحد أدنى من المساهمة يتمثل بنسبة 3 في المائة. كما تم تطبيق ضريبة على الدخل من الإيجار بنسبة 10 في المائة للدخل الأقل من 120 ألف درهم، و15 في المائة للدخل الذي يعادل أو يتجاوز 120 ألف درهم.

بالنسبة لضريبة القيمة المضافة، تم إعفاء الأدوية التي تطرح للبيع بأكثر من 588 درهم من ضريبة القيمة المضافة. كما تم إعفاء المركبات التي لا يزيد وزنها الإجمالي عن ثلاثة آلاف كيلوجرام، والتي تستخدم في نقل الأشخاص والبضائع عن دفع قيمة الملصق الضريبي على السيارة، حيث يستخدم هذا النوع من المركبات بشكل متكرر في المناطق الريفية التي تعاني من نقص وسائل النقل العام، كما تم السماح لمركبات البضائع الثقيلة من تسديد دفعة الملصق الضريبي المفروض عليها على دفعتين.

تُشكل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيساً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة، نسبة 80 في المائة في تونس والمغرب ولبنان خلال عام 2019. أيضاً ساهمت خلال العام المذكور بنسب تراوحت بين 50-80 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من فلسطين، مصر،

بنسبة بلغت حوالي 7.3 في المائة ليصل إلى حوالي 754.9 مليار دولار في عام 2019، مقارنة بحوالي 703.3 مليار دولار في عام 2018. وارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.6 نقطة مئوية لتصل إلى 27.8 في المائة في عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت 26.2 في المائة في عام 2018. بالمقابل ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 2.5 مليار دولار، أي بنسبة بلغت حوالي 1.5 في المائة ليصل إلى نحو 161 مليار دولار في عام 2019، مقارنة بحوالي 158.5 مليار دولار في عام 2018، واستقرت نسبة الإنفاق الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 عند نفس المستوى المُحقق خلال عام 2018 والبالغ نحو 5.9 في المائة.

لم يشهد هيكل الإنفاق العام تغييراً كبيراً، حيث شكل الإنفاق الجاري كنسبة من الإنفاق العام حوالي 82.4 في المائة في عام 2019، مقابل 81.5 في المائة في عام 2018، في حين سجل الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق العام نسبة بلغت حوالي 17.6 في المائة في عام 2019، مقابل 18.4 في المائة في عام 2018. أما صافي الإقراض الحكومي للدول العربية كمجموعة فقد انخفض من حوالي 800 مليون دولار في عام 2018 إلى حوالي 500 مليون دولار في عام 2019، الجدول (3) والملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6).

إجمالي الإيرادات الضريبية، بحوالي 74.6 في المائة، و69.5 في المائة، و75.0 في المائة، و44.7 في المائة، خلال عام 2019، لهذه الدول على التوالي. أما في فلسطين والكويت، فتُمثل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية مصدراً هاماً للإيرادات الضريبية، بنسب مساهمة بلغت حوالي 76.6 في المائة و64.5 في المائة، على التوالي. من جانب آخر، يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية، مثل المغرب وتونس ولبنان، بالتنوع من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسة للضرائب وعدم تركيزها في مصدر واحد.

### الإنفاق العام

بلغ إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة حوالي 916.3 مليار دولار في عام 2019، بزيادة بلغت 53.8 مليار دولار ونسبة نمو بلغت حوالي 6.2 في المائة عن مستواه في عام 2018 والبالغ حوالي 862.6 مليار دولار. كما ارتفع الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.6 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 33.7 في المائة في عام 2019 مقارنة بحوالي 32.1 في المائة في عام 2018. جاء ارتفاع الإنفاق العام مدفوعاً بارتفاع الإنفاق الجاري بحوالي 51.7 مليار دولار، أي

الجدول (3)  
الانفاق العام في الدول العربية (2018-2019)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الانفاق العام					البند
		هيكل الإنفاق العام (%)		نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
		2019*	2018		2019*	2018	
27.8	26.2	82.4	81.5	7.3	754.9	703.3	الإنفاق الجاري
5.9	5.9	17.6	18.4	1.5	161.0	158.5	الإنفاق الرأسمالي
<b>33.7</b>	<b>32.1</b>	<b>99.9</b>	<b>99.9</b>	<b>6.3</b>	<b>915.9</b>	<b>861.8</b>	إجمالي الإنفاق العام
0.0	0.0	0.1	0.1	-39.8	0.5	0.8	صافي الإقراض الحكومي **
<b>33.7</b>	<b>32.1</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>6.2</b>	<b>916.3</b>	<b>862.6</b>	الإنفاق العام وصافي الإقراض الحكومي (1)

المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

(\*) بيانات فعلية أولية.

(\*\*) يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.

(1) يشمل إجمالي الإنفاق العام الجاري والرأسمالي بالإضافة إلى صافي الإقراض الحكومي.

الاستجابة للتطورات غير المواتية لأسعار النفط والمواد الاستخراجية. في ضوء ذلك، شهد الإنفاق العام تراجعاً في بعض الدول العربية، ونمواً محدوداً في معظمها، خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018. جاءت العراق في مقدمة الدول التي سجلت ارتفاعاً في مستوى الإنفاق العام، بنسبة زيادة بلغت حوالي

بالنسبة للإنفاق العام للدول العربية فُرادى، فقد واصلت معظم الدول العربية خلال عام 2019 سياسية ضبط واحتواء الإنفاق العام ورفع مستويات كفاءته. جاء ذلك بإطار البرامج المالية الموضوعية مسبقاً والرامية إلى ضبط الأوضاع المالية ضمن مسارات تضمن استدامة الدين العام، وإبطار

في الجزائر، وحوالي 8 في المائة في السودان، وحوالي 4.4 في المائة في تونس، ونسبة بلغت حوالي 0.8 في المائة في البحرين. بالنسبة للسودان، فيعود التراجع في مستوى الإنفاق الجاري مقوماً بالدولار الأمريكي في جزء منه إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بين عامي 2018 و2019.

جاء أداء النفقات العامة خلال عام 2019، مصحوباً بحزم متباينة من السياسات والإجراءات المالية تبنتها الدول العربية. بشكل عام ركزت السياسات والإجراءات المتخذة على تعزيز الوضع المالي من خلال الاستمرار في برامج ومبادرات ضبط وتخفيض الصرف على المصروفات التشغيلية ورفع كفاءتها من خلال رقمنة المعاملات الحكومية وتحسين أنظمة الدفع وتعزيز إدارة التدفقات النقدية الحكومية، إضافة إلى تعزيز النفقات الاجتماعية. من جانب آخر هناك اهتمام برفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال تطوير أطر الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز نظم إدارة الاستثمارات العامة. يُضاف إلى ذلك الاهتمام بتطوير أطر التخطيط المالي ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز عملية إعداد الموازنة.

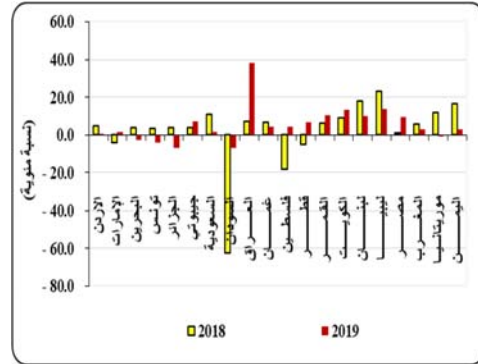
في هذا الإطار، تضمنت الجهود مواصلة الأردن سياسات ترشيد الإنفاق العام من خلال عدد من الإجراءات تمثلت في ضبط نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر ووقف شراء السيارات والأثاث، ونقل موازنات (29) وحدة وهيئة حكومية مستقلة من قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى قانون الموازنة العامة بهدف ضبط وترشيد نفقاتها وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية بإخضاعها إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، إلى جانب مواصلة العمل على اعتماد إجراءات وآليات محددة لخفض خسائر قطاع المياه، والاستمرار في الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية، بما يؤدي إلى خفض تغطية التكاليف التشغيلية وتقليل الأعباء المالية على الموازنة. يُضاف إلى ذلك الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

في المغرب شكل القانون التنظيمي لقانون المالية العامة الذي تم اعتماده في عام 2015 إطاراً عاماً للإصلاح في الميزانية العمومية. في هذا السياق، ومواصلة لإصلاحات الموازنة العامة، تم تنفيذ إطار الموازنة متوسط المدى (ثلاث سنوات) لتقديرات الموازنة الحكومية، وإطلاق مشروع لتتبع مخاطر المؤسسات والمقاولات العمومية يهدف إلى استباق

38.3 في المائة في عام 2019، مقارنة بعام 2018، تليها ليبيا بنسبة بلغت حوالي 13.7 في المائة، ثم الكويت بنسبة بلغت حوالي 13.3 في المائة، ولبنان بنسبة بلغت حوالي 10.0 في المائة، ومصر بنسبة زيادة بلغت 9.6 في المائة، ثم جيبوتي، وقطر بنسب زيادة بلغت حوالي 7.1 و6.6 في المائة على التوالي. فيما سجل الإنفاق العام نسبة زيادة تراوحت بين 0.5 و4.5 في المائة في كل من الأردن، والسعودية، والإمارات، والمغرب، واليمن، وفلسطين، وعمان.

في المقابل، تراجع الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 6.8 في المائة في كل من السودان والجزائر، وحوالي 4.2 في المائة في تونس، وحوالي 2.8 في المائة في البحرين، وحوالي 1.1 في المائة في موريتانيا، الشكل (4) والملحق (6/6).

شكل (4): نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2019-2018)



المصدر: الملحق (6/6).

### الإنفاق الجاري

تركزت سياسات ترشيد الإنفاق العام التي اتبعتها الدول العربية في احتواء الإنفاق الجاري حيث سجل نمواً محدوداً بالنسبة للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 7.3 في المائة ليصل إلى نحو 754.9 مليار دولار في عام 2019، مقارنة بنحو 703.3 مليار دولار في عام 2018.

بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً محدوداً في معظم الدول العربية، بينما سجل تراجعاً في عدد منها. حيث ارتفع الإنفاق الجاري بنسب تراوحت بين 2.1 و30.3 في المائة في كل من العراق، والمغرب، واليمن، وجيبوتي، والأردن، وموريتانيا، وفلسطين، والسعودية، والقطر، والإمارات، والكويت، وقطر، ولبنان، ومصر، وعمان، وليبيا، والعراق. في المقابل تراجع الإنفاق الجاري بنسبة بلغت حوالي 10.8 في المائة



على السياسات المحفزة للقطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال بما يسهم في انخفاض النفقات الحكومية وتخفيف العبء على الوضع المالي. من أبرز البرامج والمبادرات في هذا الصدد، الإنفاق على برنامج الإسكان وتطوير برنامج السكن المُيسر، ومبادرة الدعم المالي لمستحقي الدعم السكني (سداد أرباح القروض السكنية)، وبرنامج الدعم الاجتماعي. في جانب الإنفاق الرأسمالي، ركزت أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية كمشاريع محطات تحلية المياه، ومشاريع الصرف الصحي، ومشاريع الصحة والتعليم، إلى جانب اعتماد برنامج التخصيص لدعم وتنمية القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال في قطاعات النقل، والصحة، والبيئة والمياه والزراعة، إضافة إلى حزم تحفيز القطاع الخاص.

إضافة إلى دعم مخصصات المشاريع التنموية وبرامج الحماية الاجتماعية، تركز الاهتمام كذلك بتطوير إدارة المالية العامة. في هذا الخصوص تم إطلاق عدة برامج ومبادرات كما تم إنشاء العديد من الوحدات المتخصصة لدعم عملية اتخاذ القرار وتطوير إدارة المالية العامة. تشمل المبادرات التي يستمر العمل على تطويرها، إطار المالية العامة متوسط المدى، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية، ومركز تعزيز كفاءة الإنفاق العام، وإطار إدارة المخاطر المالية على المدى المتوسط، يُضاف إلى ذلك عدد من المبادرات يجري العمل عليها متضمنة، مشروع التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بهدف تحسين جودة الحسابات وتعزيز الشفافية، والإعداد لتطبيق حساب الخزينة الموحد بما يؤدي إلى تعزيز إدارة التدفقات النقدية الحكومية، وتحسين أنظمة الدفع وتحصيل الإيرادات والتحكم بالإنفاق العام من خلال التعامل المركزي مع أرصدة الحسابات الحكومية الحرة. كذلك يستمر العمل على تعزيز الشفافية والإفصاح في المالية العامة. في هذا الإطار، تم الانضمام للمعيار الخاص لنشر البيانات المالية والاقتصادية (SDDS)، كما تم تطبيق نظام (SDMX) لمشاركة البيانات كخطوة مهمة في مسار تعزيز الإفصاح المالي والشفافية وفقاً للمعايير الدولية.

واصلت عُمان، في إطار الخطة التنموية الخمسية التاسعة (2016 – 2020) السعي لتحقيق مجموعة من الغايات والأولويات في مقدمتها الاستدامة المالية وتوازن الإيرادات والنفقات العامة. في ضوء ذلك، تم الأخذ في الاعتبار عند تنفيذ ميزانية عام 2019 ترتيب أولويات الإنفاق ورفع كفاءته بما ينسجم مع الموارد المالية المتاحة ويحقق

التحديات التي يمكن أن تواجهها هذه الهيئات، كما تم إعداد مشروع قانون متعلق بإصلاح منظومة الحوكمة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة إلى إطلاق عدد من المبادرات تهدف إلى توجيه الدعم إلى مستحقيه وتعزيز شبكات الضمان. وفي سياق رفع كفاءة الإنفاق الجاري، تركز الحكومة على ترشيد الصرف على خدمات الماء والكهرباء والاتصالات ومصاريف النقل والسفر الداخلي والخارجي.

بإطار تعزيز كفاءة الاستثمارات العامة، تم اعتماد نظام لإدارة الاستثمارات العمومية، يهدف إلى ترتيب أولويات المشاريع الاستثمارية الممولة من الحكومة، وتقييم انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على خلق فرص العمل، قبل إدراجها في الموازنة العامة.

كذلك استمرت مصر، وبإطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل، في تنفيذ جهود الضبط المالي المتمثلة في خفض العجز الكلي والدين العام للوصول بهما إلى مسارات تضمن الاستدامة المالية، ذلك من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال تعظيم الموارد الضريبية وغير الضريبية وترشيد الإنفاق العام، بما يضمن تحقيق التوازن ما بين متطلبات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية في ضوء استمرار الإصلاحات الجذرية الهيكلية والمؤسسية. في هذا الصدد، تمثلت أهم إصلاحات جانب المصروفات العامة في، ترشيد الإنفاق الجاري وتحقيق الضبط المالي من خلال استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن نمو الإيرادات العامة. يُضاف إلى ذلك، استخدام الفوائض المالية المحققة من تحرير أسعار الطاقة في زيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، ورفع كفاءة نظم المالية وإدارة المالية العامة ورقمنة المعاملات الحكومية من خلال تطبيق نظام (GFMIS)، وتعزيز نظم إدارة المخاطر المالية بإنشاء وحدة متخصصة للتعامل مع المخاطر المالية للموازنة بما يحقق الضبط المالي، إلى جانب الاهتمام ببرامج إصلاح تستهدف قطاعي التعليم والصحة، والتركيز على زيادة الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزينة العامة للدولة.

في السعودية، ومواصلةً لتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية ضمن رؤية المملكة 2030، تم تنفيذ العديد من المبادرات لتنمية الإيرادات العامة وضبط النفقات. في هذا الخصوص، وبإطار موازنة عام 2019، ركزت الجهود الحكومية على مواصلة تحسين التخطيط المالي لرفع كفاءة الانفاق التشغيلي والحفاظ على الاستدامة المالية، إضافة إلى التركيز



بعدالة وشفافية عبر اعتماد إجراءات محكمة. كذلك تواصل العمل في زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء، بهدف تحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها وتخفيف الضغط على الموازنة العامة، حيث تم في هذا الصدد تنفيذ عدد من المبادرات من أهمها إعادة هيكلة تعرفه الكهرباء والماء. في إطار الجهود الرامية لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، تم إنشاء وحدة للرقابة الداخلية والمركزية، ووحدة مركزية للمشتريات الحكومية، ووحدة مركزية للكفاءة لمزيد من الضبط وأحكام الرقابة على الصرف الحكومي.

بإطار نهج الإصلاح الذي تبنته الكويت، سعت الإدارة المالية إلى ترشيد النفقات الجارية من خلال مواصلة جهود الحد من الهدر في المصروفات الحكومية، والحد من إنشاء مؤسسات حكومية وهيئات عامة جديدة، ودمج هيئات وجهات عامة ذات مهام واختصاصات متشابهة أو متداخلة، إضافة إلى استكمال مراجعة ودراسة إعادة تسعير السلع والخدمات العامة بهدف معالجة أوجه الهدر بالميزانية، وإعادة توزيع الدعم لمستحقيه، والمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية وإصلاح هيكل المالية العامة. في جانب النفقات الرأسمالية، ركزت الحكومة على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية.

### الإنفاق الرأسمالي

ارتفع الإنفاق الرأسمالي للدول العربية كمجموعة بحوالي 2.5 مليار دولار بنسبة بلغت حوالي 1.5 في المائة ليسجل 161 مليار دولار في عام 2019، مقارنة بنحو 158.5 مليار دولار في عام 2018.

بالنسبة لتطورات الإنفاق الرأسمالي للدول العربية فرادى، فقد شهدت تبايناً ملحوظاً بين الدول، حيث سجل عدد من الدول العربية معدلات نمو إيجابية مع تفاوت هذه المعدلات، فيما تراجعت مستوياته في عدد من الدول العربية الأخرى. حيث ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسب تراوحت بين 18.7 و 76.9 في المائة في كل من العراق، وجيبوتي، والكويت، وليبيا، ولبنان، والقمر خلال عام 2019، مقارنة بعام 2018. فيما سجلت كل من الجزائر، ومصر، والمغرب وقطر، واليمن، نسب زيادة تراوحت بين 0.7-8.7 في المائة بين العامين المذكورين.

في المقابل، تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة بلغت حوالي 251.1 في المائة في السودان (بسبب الظروف غير المواتية وتأثيرها على الوضع المالي، وسعر الصرف). كما تراجع في الإمارات

العوائد الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، حيث تم إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتزيت في تنفيذ المشروعات غير الملحة. يُضاف إلى جهود الضبط المالي الاستمرار في ترشيد الانفاق والسيطرة على العجز المالي والمحافظة على مساره التنزلي، ذلك من خلال مواصلة ضبط الصرف على المشتريات الرأسمالية، والحد من التوسع في الهياكل التنظيمية في الوزارات، ومراجعة منظومة الدعم الحكومي بهدف ترشيد استخدامه وتوجيهه للفئات المستحقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد استهلاك الطاقة في المباني الحكومية وإنارة الطرق، والالتزام بالمخصصات المعتمدة في الميزانية للوزارات والوحدات الحكومية وعدم اعتماد أية مبالغ إضافية خلال السنة، ورفع كفاءة أداء الشركات الحكومية بهدف تعزيز مساهمتها في الاقتصاد والتأكيد على ضرورة تطبيق الحوكمة، إضافة إلى التحول الإلكتروني في المؤسسات الحكومية بما يؤدي إلى التسهيل والتسريع في تنفيذ الإجراءات.

من جانب آخر، تم مراعاة الاستمرار في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على مستويات الإنفاق الاستثماري في القطاعات المنتجة. يُضاف إلى ذلك الجهود المبذولة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمتمثلة في صدور القوانين المتعلقة بتعزيز بيئة الأعمال، من ضمنها قانون الشراكة والتخصيص، وقانون الاستثمار الأجنبي، وقانون الإفلاس.

بإطار التخطيط والانضباط المالي، تم إعداد إطار مالي للميزانية العامة للدولة متعدد السنوات للفترة (2019-2022)، واستكمال تفعيل الحساب المصرفي الموحد للخزينة العامة في سياق تعزيز الإدارة الفاعلة للسيولة والتدفقات النقدية، إضافة إلى استكمال خطة التحول إلى موازنة البرامج والأداء، وإعداد إطار لحوكمة الشركات الحكومية.

في البحرين، وبإطار مبادرات برنامج التوازن المالي، تواصل العمل في تقليص المصروفات التشغيلية من خلال تبني مبدأ الشراء الموحد والتوجه نحو الحلول التقنية التي تساعد في خفض المصروفات، وتعزيز مبدأ التخطيط المسبق، والاستغلال الأمثل للمرافق والموارد الحكومية. كذلك تم استكمال تنفيذ مبادرة التقاعد الاختياري بإحالة العدد المستهدف في المبادرة إلى التقاعد خلال عام 2019. وفي سياق تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر، تم اعتماد تطبيق نظام متكامل للدعم الحكومي المباشر يضمن وصوله لمستحقيه،

الأردن، والسعودية، وفلسطين، بينما تراجعت في كل من تونس، والعراق، ومصر. وشكلت نفقات الخدمات الاجتماعية أكثر من 40 في المائة من الإنفاق الجاري في عام 2019 في كل من الأردن، وتونس، وفلسطين، بينما تراوحت بين 35.6 و38.1 في كل من مصر، والسعودية، وموريتانيا.

بالنسبة لحصة نفقات الأمن والدفاع من الإنفاق الجاري، فقد ارتفعت في كل من الأردن، وتونس في عام 2019 مقارنة بعام 2018، فيما تراجعت في كل من العراق، والسعودية، وفلسطين، ومصر. وتستحوذ نفقات الأمن والدفاع على نسب تبلغ 28.0 و30.3 في المائة في كل من السعودية والأردن، مقارنة بنسب تتراوح بين 10.2 و22.3 في المائة في كل من مصر، وتونس، والعراق، وموريتانيا، وفلسطين خلال عام 2019.

فيما يتعلق بحصة نفقات الخدمات العامة من الإنفاق الجاري، فقد ارتفعت في كل من مصر، والسعودية، وتونس، بينما تراجعت في كل من العراق، وفلسطين، والأردن بين عامي 2018 و2019. شكلت نفقات الخدمات العامة نحو 47.6 في المائة في مصر، في حين تراوحت بين 4.7 و29.7 في المائة في كل من الأردن، والسعودية، وتونس، والعراق، وفلسطين، وموريتانيا خلال عام 2019.

أما فيما يخص نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية من الإنفاق الجاري فقد سجلت ارتفاعاً في كل من العراق، والسعودية، والأردن، وفلسطين، ومصر، فيما تراجعت في تونس، بين عامي 2018 و2019. تراوحت حصة نفقات الشؤون الاقتصادية بين 5.4 و15.6 في المائة في جميع الدول المتوفرة عنها بيانات، باستثناء العراق، وموريتانيا حيث بلغت حوالي 28.9 في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري في عام 2019.

بحوالي 1.4 في المائة، وفلسطين بحوالي 27.2 في المائة، والأردن بحوالي 23.9 في المائة، والبحرين بحوالي 23.6 في المائة، وموريتانيا بحوالي 20.1 في المائة، وعمان بحوالي 18.4 في المائة، والسعودية بحوالي 16.1 في المائة، وتونس بحوالي 3.5 في المائة خلال عام 2019، مقارنة بعام 2018.

بشكل عام، تعكس تطورات الإنفاق الرأسمالي خلال عام 2019 تأثير تباطؤ نمو الإيرادات العامة وتراجع المنح الخارجية مصحوباً بأولويات توفير الموارد اللازمة للنفقات الجارية الضرورية، على الصرف على الاستثمارات العامة.

في ظل محدودية الموارد العامة المتاحة وضيق الحيز المالي، ومن أجل تعزيز البنية التحتية، يواصل عدد من الدول العربية جهود رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال رفع تطوير نظم إدارة الاستثمارات العامة بما يؤدي إلى ترتيب أولويات المشاريع الاستثمارية الممولة من الحكومة، وتقييم انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على خلق فرص العمل. كذلك يسعى العديد من الدول إلى تطوير أطر الشراكة مع القطاع الخاص بهدف الاستفادة من موارده المالية والفنية، وبما يؤدي إلى تطوير البنية التحتية، ويخفف العبء المالي عن الموازنة العامة.

### التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري

فيما يتعلق بالتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية كمجموعة، فقد انخفضت نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية من الإنفاق الجاري بشكل طفيف من حوالي 34.3 في المائة في عام 2018، إلى حوالي 33.5 في المائة في عام 2019، في حين أن هذه النفقات ظلت تستحوذ على أكبر نسبة من الإنفاق الجاري. كذلك انخفضت نسبة نفقات الأمن والدفاع من حوالي 28.9 في المائة في عام 2018، إلى حوالي 26.2 في المائة في عام 2019. في المقابل، ارتفعت نسبة نفقات الخدمات العامة من الإنفاق الجاري من حوالي 17.7 في المائة في عام 2018 إلى حوالي 20.5 في المائة في عام 2019، تليها نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية من حوالي 12.1 في المائة في عام 2018 إلى حوالي 12.5 في المائة في عام 2019، ثم نسبة النفقات الأخرى من حوالي 7.0 في المائة في عام 2018 إلى حوالي 7.3 في المائة في عام 2019، الملاحق (8/6) و(9/6).

بالنسبة للدول العربية فرادى والمتوفرة عنها بيانات، فقد ارتفعت حصة نفقات الخدمات الاجتماعية بين عامي 2019 و2018 في كل من

### الوضع الكلي للموازنات العامة

رغم مواصلة معظم الدول العربية سياسات ضبط وترشيد الانفاق العام، سجل عجز الموازنة العامة المُجمّعة ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2019، قياساً بمنحاه التنزلي منذ عام 2015. جاء ذلك كمحصلة لتباطؤ نمو الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة في ظل تراجع الإيرادات النفطية على خلفية استمرار أسعار النفط في مستوياتها المتدنية خلال العام المذكور. وقد شكلت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة حوالي 58.6 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2019.

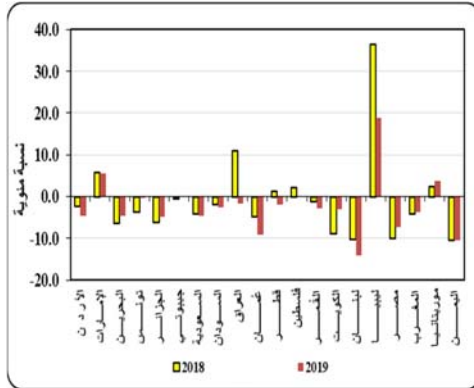
ارتفع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية بحوالي 35.4 مليار دولار ليصل إلى حوالي 69.7 مليار دولار في عام 2019، مقارنة بعجز بلغ حوالي 34.3 مليار دولار في عام 2018. كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع عجز الموازنة المُجمّعة للدول العربية بنحو نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 2.6 في المائة في عام 2019، مقابل عجز بلغت نسبته حوالي 1.3 في المائة في عام 2018، الجدول رقم (4) والملحق (10/6).

في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، مُقارنة بعجز بلغ حوالي 40.9 مليار دولار ما نسبته حوالي 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

فيما يتعلق بالدول العربية النفطية فرادى، فقد سجلت جميعها (باستثناء الإمارات، وليبيا، وقطر) عجزاً في موازنتها خلال عام 2019. حيث ارتفع عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عُمان بحوالي 5.1 نقطة مئوية، وفي السعودية بحوالي 0.4 نقطة مئوية خلال عام 2019، فيما تراجع العجز في كل من الجزائر والبحرين، والعراق، والكويت ليسجل نسب تراوحت بين 1.7 في المائة و4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور.

في المقابل، سجلت كل من ليبيا، والإمارات، وقطر فائضاً في موازنتها العامة بنسب بلغت حوالي 18.8 و5.5 و0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب في عام 2019، الشكل (5) والملحق (10/6).

الشكل (5) : نسبة الفائض/العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عامي (2018 و2019)



المصدر: الملحق (10/6).

فيما يتعلق بالدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فرادى، فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً في كل هذه الدول باستثناء موريتانيا وجيبوتي خلال عام 2019. حيث ارتفع العجز في لبنان بحوالي 3.9 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأردن بحوالي 2.1 نقطة مئوية، وفي القمر بحوالي 1.7 نقطة مئوية، وفي فلسطين تحول الفائض إلى عجز بلغ 2.0 في المائة في عام 2019.

جدول (4) عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	*2019
الدول العربية	-263,388	-234,163	-156,961	-34,277	-69,715
% من الناتج المحلي الإجمالي	-10.9	-9.7	-6.2	-1.3	-2.6
الدول العربية النفطية	-208,303	-177,897	-116,993	6,659	-29,782
% من الناتج المحلي الإجمالي	-12.1	-10.5	-6.2	0.3	-1.4
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	-55,084	-56,266	-39,968	-40,935	-39,933
% من الناتج المحلي الإجمالي	-7.8	-7.9	-6.2	-6.7	-6.0

المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).  
(\* بيانات فعلية أولية.)

جاء ارتفاع عجز الموازنة العامة المُجمّعة في عام 2019 مدفوعاً بشكل رئيس بعجز الموازنة العامة في الدول العربية النفطية كمجموعة حيث تحول الفائض المُسجل خلال عام 2018 والبالغ نحو 6.7 مليار دولار إلى عجز قدره 29.8 مليار دولار، ما يمثل حوالي 1.4 من الناتج المحلي الإجمالي، خلال عام 2019. في المقابل، تراجع عجز الموازنة العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة بحوالي 1.0 مليار دولار ليصل إلى حوالي 39.9 مليار دولار ما نسبته حوالي 6.0

### تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام القائم، متضمناً الدين العام الداخلي والخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 29.6 مليار دولار، أي بنسبة زيادة بلغت تقريباً حوالي 4.2 في المائة ليصل إلى حوالي 734.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 704.8 مليار دولار بنهاية عام 2018. إلا أن نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بحوالي 4.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 121.4 في المائة بنهاية عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 125.7 في المائة بنهاية عام 2018.

بالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد ارتفع بنسبة 1.8 في المائة ليلبلغ 441.9 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 434 مليار دولار بنهاية عام 2018. أما الرصيد القائم للدين العام الخارجي، فقد ارتفع بنسبة بلغت حوالي 8.0 في المائة ليلبلغ 292.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 270.8 مليار دولار بنهاية عام 2018.

كمحصلة لهذه التطورات، تراجعت نسبة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام من حوالي 61.6 في المائة في عام 2018 إلى حوالي 60.2 في المائة في عام 2019، مقابل ارتفاع نسبة الدين الخارجي من حوالي 38.4 في المائة إلى حوالي 39.8 في المائة بين العامين المذكورين، الجدول (5) والملحق (11/6).

في المقابل، تراجع عجز الموازنة في تونس بحوالي 3.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مصر بحوالي 2.8 نقطة مئوية، وفي المغرب بحوالي 0.3 نقطة مئوية في عام 2019، بينما ظل العجز في اليمن كما هو عليه مقارنة بعام 2018.

بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة، تعتمد الدول العربية على الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية من خلال أدوات تمويل قصيرة وطويلة الأجل (سندات وأذونات خزينة و صكوك)، وكذلك القروض والسلف. وتوازن كل دولة بين أولويات السياسة الاقتصادية والمالية لديها وفرص التمويل المتوفرة لتحقيق الموازنة المطلوبة بين مصادر تمويل عجز الموازنة المختلفة.

في هذا السياق، وفي ضوء ارتفاع العجز في موازنتها خلال عام 2019، استمرت الدول العربية النفطية في الاقتراض من أسواق الدين المحلية والخارجية لتلبية احتياجاتها التمويلية.

في هذا الإطار، أصدر الأردن دين بقيمة إجمالية بلغت 4.2 مليار دينار أردني خلال عام 2019، منها أذونات خزينة بقيمة إجمالية بلغت 750 مليون دينار أردني، وسندات بقيمة إجمالية بلغت 3.5 مليار دينار أردني.

بالنسبة لعمان، فقد بلغ إجمالي وسائل تمويل عجز موازنة عام 2019 (البالغ نحو 2.62 مليار ريال عُمان)، حوالي 2.4 مليار ريال موزعة على قروض بنحو 1,808.3 مليون ريال عُمان، وصافي سندات حكومية بنحو 200 مليون ريال عُمان، وتمويل من الاحتياطيات بنحو 400 مليون ريال عُمان.

في البحرين، بلغت قيمة الإصدارات الخارجية حوالي 2 مليار دولار أمريكي تمثلت في صكوك بقيمة مليار دولار أمريكي، وسندات بقيمة مليار دولار أمريكي، فيما تم إصدار سندات محلية بالدينار البحريني بقيمة 185 مليون دينار، إضافة إلى الاستمرار في الإصدارات المنتظمة لسندات الخزنة قصيرة الأجل والصكوك.

الجدول (5)  
المديونية العامة في عدد من الدول العربية  
(2018-2019)

(مليون دولار أمريكي)

الدول	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي**		الدين العام الإجمالي**		الدين العام الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي (%)**	
	2019*	2018	2019*	2018	2019*	2018	2019*	2018
الأردن	22,879	24,756	17,025	17,630	39,903	42,386	94.4	97.2
تونس	8,425	8,226	38,981	35,115	47,406	43,341	119.3	111.8
السودان	14,427	14,774	49,996	51,398	64,423	66,172	134.1	175.3
لبنان	51,901	54,755	33,133	37,612	85,034	92,367	155.1	169.0
مصر	274,342	277,698	92,644	110,334	366,986	388,032	146.3	128.0
المغرب	61,218	60,872	34,145	35,886	95,363	96,759	80.8	80.8
موريتانيا	801	829	4,833	4,473	5,634	5,302	80.2	72.1
المجموع	433,993	441,910	270,757	292,448	704,750	734,358	125.7	121.4

المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).

(\* بيانات فعلية أولية.

(\*\*) فقط للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات عن الدين الداخلي.

كذلك، في المغرب ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 1.5 في المائة ليبلغ حوالي 96.8 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 95.4 مليار دولار بنهاية عام 2018، مع ارتفاع الدين العام الخارجي بحوالي 1.7 مليار دولار، في الوقت الذي تراجع فيه الدين العام الداخلي بحوالي 345.7 مليون دولار.

فيما يتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت في الأردن بحوالي 2.8 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 97.2 في المائة، ولبنان بحوالي 14 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 169 في المائة. في حين استقرت في المغرب عند نفس المستوى المسجل في العام السابق والبالغ 80.8 في المائة. بينما تراجعت في مصر بحوالي 18.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 128 في المائة بنهاية عام 2019، وفي موريتانيا بحوالي 8.1 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 72.1 في المائة، وفي السودان بحوالي 41.2 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 175.3 في المائة، وفي تونس بنحو 7.5 نقطة مئوية لتسجل نحو 111.8 في المائة، وفي مصر بنحو 18.3 نقطة مئوية لتبلغ حوالي 12.8 في المائة، الجدول (5)، والشكل (6).

في المقابل، تراجع إجمالي الدين العام في موريتانيا بنسبة بلغت حوالي 5.9 في المائة ليبلغ حوالي 5.3 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 5.6 مليار دولار بنهاية عام 2018، بسبب تراجع الدين العام الخارجي بحوالي 360.3 مليون دولار، مع ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 28 مليون دولار.

بالنسبة للدول العربية فرادى، شهد إجمالي الدين العام بنهاية عام 2019 ارتفاعاً في كل الدول المتوفرة عنها بيانات باستثناء تونس وموريتانيا. ففي لبنان، ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 8.6 في المائة ليبلغ حوالي 92.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 85 مليار دولار بنهاية عام 2018، مع ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 2.9 مليار دولار، وكذلك الدين العام الخارجي بحوالي 4.5 مليار دولار بين العامين المذكورين.

في الأردن، ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 6.2 في المائة ليبلغ حوالي 42.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 39.9 مليار دولار بنهاية عام 2018، مع ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 1.9 مليار دولار، وكذلك الدين العام الخارجي بحوالي 605.1 مليون دولار.

كذلك ارتفع إجمالي الدين العام في مصر بنسبة بلغت حوالي 5.7 في المائة ليبلغ حوالي 388 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 367 مليار دولار بنهاية عام 2018، بسبب ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي بحوالي 3.6 و17.7 مليار دولار على الترتيب.

بالنسبة للسودان، فقد ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 2.7 في المائة ليبلغ حوالي 66.2 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 64.4 مليار دولار بنهاية عام 2018، بسبب ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 346.3 مليون دولار، وكذلك الدين العام الخارجي بحوالي 1.4 مليار دولار.



أما في تونس، فقد تراجع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 8.6 في المائة ليبلغ حوالي 43.3 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 47.4 مليار دولار بنهاية عام 2018، مع تراجع الدين العام الخارجي بحوالي 3.9 مليار دولار، وتراجع الدين العام الداخلي بحوالي 198.1 مليون دولار.

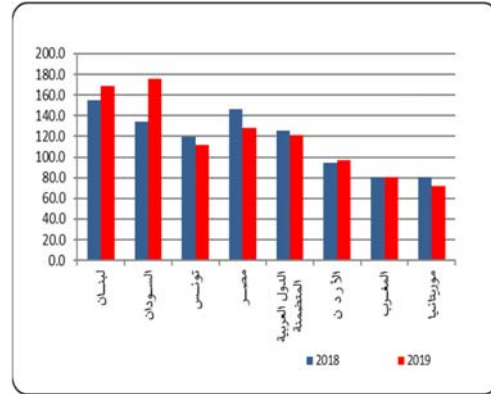
2018)، تحسناً في قيمة المؤشر الذي تراجع إلى مستويات تقارب الواحد آخر الفترة، مما يؤكد الأثر الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي، إضافة إلى فعالية الإصلاحات المالية المطبقة خلال هذه الفترة. رغم التحكم في العجز الأولي للموازنة في هذه الدول، فإن الارتفاع الملحوظ لمدفوعات فوائد الدين العام في بعض الدول، يؤدي إلى ارتفاع الاحتياجات التمويلية وبالتالي قد يؤثر على استدامة الدين العام بدون تكثيف وتيرة الإصلاح المالي. من جانب آخر، تم استشراف تطور مؤشر الاستدامة المالية خلال الفترة (2019-2022)، بناءً على مجموعة من الفرضيات حول متغيرات الاقتصاد الكلي المدرجة في "معادلة ديناميكية الدين العام"، أهمها معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ومعدلات الدين العام المستهدف من قبل الحكومة، حيث تبين أن هذه الدول إذا ما استمرت في نهج نفس السياسة المالية الحالية، ستسجل تحسناً في قيمة مؤشر الاستدامة المالية، لكن دون بلوغ مستويات تضمن تحقّق الاستدامة المالية، وهو ما يتطلب برمجة إصلاحات إضافية في مالية الحكومة لهذه الدول على المدى المتوسط، سواء كانت الإصلاحات من جانب النفقات والإيرادات العامة أو فيما يتعلق بمنهجيات إعداد وتنفيذ الموازنة، وتحديث القوانين والتشريعات المنظمة لمالية الحكومة.

علاوة على ذلك، تتمثل أبرز سمات الإصلاحات التي تعمل عليها الدول العربية في متابعة جهود التنويع الاقتصادي وإصلاحات منظومة الدعم وتعزيز الإيرادات الضريبية وكفاءتها، لمقابلة الإنفاق الحكومي المتزايد وتحسين أوضاع المالية العامة، لعل من أهمها إصلاح دعم الطاقة وتحديث النظم الضريبية. إجمالاً، تشمل الإصلاحات الاقتصادية الأوسع نطاقاً مزيج من سياسات خفض الإنفاق، والرفع التدريجي لدعم الطاقة، وتحويل الإنفاق إلى بناء رأس المال البشري وزيادة الاستثمارات في المجالات الجاذبة للقطاع الخاص. هذا وقد سجلت الدول العربية تحسناً خلال السنوات الماضية على صعيد التحرك تدريجياً نحو تحقيق الاستدامة المالية، بيد أن بلوغ هدف الاستدامة المالية في الدول العربية قد يحتاج لمزيد من الإصلاحات في مالية الحكومة سواء كانت في إطار استكمال الإصلاحات الحالية أو في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح المالي على المدى المتوسط<sup>(6)</sup>.

بالنسبة لعام 2020، تشهد الدول العربية تحديات كبيرة على صعيد المالية العامة، جراء التداعيات

أما في تونس، فقد تراجع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 8.6 في المائة ليبلغ حوالي 43.3 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 47.4 مليار دولار بنهاية عام 2018، مع تراجع الدين العام الخارجي بحوالي 3.9 مليار دولار، وتراجع الدين العام الداخلي بحوالي 198.1 مليون دولار.

الشكل (6): نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عامي (2018 و2019)



المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).

بالنسبة لمؤشرات الاستدامة المالية، يُعتبر قياس مؤشر الاستدامة المالية من المنهجيات المعتمدة في التعرف على قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية، من خلال تقييم آثار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية على الموازنة العامة، خاصة عجز الميزانية ومعدل الدين العام. مع المنحى التصاعدي للدين العام في الدول النامية، أصبح موضوع الاستدامة المالية يحظى بمزيد من الاهتمام من قبل الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، لغرض تقييم تطورات الدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ينص تطبيق منهجية "معادلة ديناميكية الدين العام" لتقدير مؤشر الاستدامة المالية، على أنه في حالة ارتفاع معدل الدين العام (المقاس بحصته في الناتج المحلي الإجمالي) عن معدل الدين العام المستهدف، تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق فائضاً في الرصيد الأولي للموازنة خلال فترة معينة لضمان العودة إلى معدل الدين العام المستهدف.

حقق عدد من الدول العربية متضمناً الأردن والبحرين وتونس ومصر والمغرب خلال الفترة (2013-

(6) أمحمد موعش، (2020). "منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبريل.

وزارات المالية والبنوك المركزية حوالي 194 مليار دولار أمريكي.

على صعيد المالية العامة، تباينت حزم التحفيز التي تبنتها وزارات المالية في الدول العربية، حيث بلغ حجمها في الإمارات حوالي 27 مليار درهم إماراتي (ما يعادل نحو 100 مليار دولار)، وفي السعودية حوالي 70 مليار ريال سعودي (ما يعادل نحو 260 مليار دولار)، وفي البحرين حوالي 600 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 1.6 مليار دولار)، وفي الأردن حوالي 500 مليون دينار أردني (ما يعادل نحو 705 مليون دولار)، وفي تونس حوالي 2.5 مليار دينار تونسي (ما يعادل نحو 878 مليون دولار)، أما في المغرب، فقد أنشأت وزارة المالية صندوقاً بميزانية بلغت 10 مليار درهم مغربي (حوالي مليار دولار)، الإطار (1).

الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، في ظل الكلفة المالية العالية لحزمة التحفيز المالي التي تبنتها هذه الدول من أجل تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتعزيز السيولة، مما يترتب عنه تداعيات كبيرة على مستويات الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، وبالتالي العجز المالي ووضعية الدين العام. أيضاً يمثل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انخفاض الطلب على النفط في ظل انكماش النشاط الاقتصادي، تحدياً للدول العربية المصدرة للنفط لاعتمادها على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للموارد المالية.

إطار مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد، تبنت الدول العربية، ممثلة في وزارات المالية والبنوك المركزية، حزم تحفيزية لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص ودعم المواطنين، لاحتواء الآثار الناجمة عن تقييد حركة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية. بلغ إجمالي الحزم التحفيزية المقدمة من

#### إطار (1):

#### حزم التحفيز المالي لاحتواء تداعيات فيروس كورونا المستجد في عدد من الدول العربية<sup>(7)</sup>

في الإمارات، أعلنت وزارة المالية عن حزمة تحفيز لدعم القطاع الخاص، تضمنت خفض الرسوم الحكومية لمدة 3 أشهر، وإعفاء رسوم تسجيل الملكية، وتأجيل دفع مساهمات الضمان الاجتماعي بالنسبة للشركات بدءاً من الدفعات المستحقة في مارس 2020 لمدة 3 أشهر مع إمكانية تمديد فترة السماح بناءً على تقييم محدث للحالة في نهاية فترة السماح، إضافة إلى استرداد 1 في المائة من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة المبيعة محلياً من الفترة 15 مارس 2020 حتى 30 يونيو 2020. كما أعلنت السعودية عن حزمة تحفيز استهدفت قطاع الأعمال شملت إعفاء وتأجيل بعض المستحقات المالية الحكومية متضمناً ذلك، تمديد تقديم إقرارات وتأجيل سداد ضريبة دخل الشركات والزيادة وضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وتسريع طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى تعليق تنفيذ عقوبات التأخر في دفع الأقساط والغرامات على دافعي الضرائب، إضافة إلى تأجيل سداد بعض رسوم الخدمات الحكومية ورسوم البلدية لمدة 3 أشهر مع إمكانية تمديد فترة التأجيل إلى ما بعد 30 يوماً للقطاعات الأكثر تضرراً، والإعفاء من المقابل المالي ورسوم التأشيرة بالنسبة للوافدين المنتهية فترة إقامتهم. علاوة على ذلك تم الإعلان عن مبادرة تتحمل بموجبها الحكومة 60 في المائة من رواتب العاملين بالقطاع الخاص بقيمة إجمالية تقدر بنحو 9 مليار ريال لمدة ثلاثة أشهر.

في الكويت، شملت الإجراءات والتدابير المتخذة لاحتواء تداعيات كورونا، مساندة ودعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، ومساندة شركات القطاع الخاص الموظفة للعمالة الوطنية، والمحافظة على الدعم اللازم للحفاظ على استقرار مستويات أسعار السلع الغذائية والطبية في الأسواق المحلية، ومساندة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية من خلال تأجيل أقساط التمويل الممنوح من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظه التمويل الزراعي في البنك الصناعي، إضافة إلى تقديم قروض ميسرة وطويلة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأخرى في القطاع الخاص بهدف دعم استمرارية أعمالها.

بالنسبة للبحرين، شملت الحزمة عدداً من المبادرات، تمثلت في التكفل برواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020 بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 215 مليون دينار بحريني، والتكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020 بحد أقصى قدره 100 ألف دينار بحريني للحسابات غير السكنية وبقيمة إجمالية تبلغ 150 مليون دينار بحريني، وإعفاء المؤسسات التجارية من دفع الرسوم البلدية لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020 بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 25 مليون دينار بحريني، وإعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020، وإعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020، ومضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني لتحفيز نمو الاقتصاد الوطني من خلال دعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" لتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف مساعدتها على تغطية نفقاتها التشغيلية.

العربية"، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد الثاني عشر.

(7) د. هبة عبد المنعم، ود. الوليد طلحة، (2020). "حزم التحفيز المُبتدئة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول

في المغرب، أنشأت وزارة المالية "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة فيروس كورونا" بميزانية بلغت 10 مليار درهم مغربي (ما يعادل مليار دولار) ليساهم في تحمل تكاليف تأهيل الأنظمة الصحية، ودعم الاقتصاد الوطني. كذلك تضمنت الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، تأجيل جميع الالتزامات الضريبية للمؤسسات التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوي أقل من 20 مليون درهم (1.8 مليون يورو) من 31 مارس إلى 30 يونيو 2020، وتأجيل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي من 1 مارس إلى 30 يونيو 2020 ومنح تخفيض على الرسوم الإضافية للصادق المتأخر خلال هذه الفترة للموظفين المنتسبين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأصحاب العمل الذين يواجهون صعوبات مالية، إلى جانب تشجيع أصحاب الأعمال للتبرع لصالح الصندوق الخاص بإدارة الوباء من خلال خصم قيمة تبرعاتهم من إجمالي ضرائب الدخل المستحقة عليهم.

في الأردن، تم ضخ ما يقارب نصف مليار دينار أردني بشكل مباشر في الاقتصاد بإطار تأمين السيولة لتغطية مستحقات للقطاع الخاص والمواطنين. كما تم تأجيل تحصيل ضريبة المبيعات حتى تاريخ بيع البضائع، حيث ينطبق هذا على جميع الإمدادات المحلية وكذلك واردات المواد الغذائية والأدوية والسلع ذات الصلة بالقطاع الصحي. كذلك تم تمديد الموعد النهائي لتقديم الإقرارات الضريبية للمبيعات للفترة من يناير وفبراير 2020 إلى 28 أبريل 2020، دون فرض عقوبات وفوائد، وتعليق جميع عمليات التدقيق الضريبي والاستئنافات وجلسات المحاكم المتعلقة بالقضايا الضريبية. أيضاً شملت التدابير تخفيف الإجراءات التنظيمية المتعلقة باستيراد السلع والبضائع، وتخفيض النسبة المئوية للسلع التي يجري فحصها والمستوردة للاستخدام المحلي، وتقليص الضوابط المعمول بها والمتعلقة بالسلع العابرة، وتعديل رسوم فترة السماح ورسوم التبريد المستحقة عند ميناء العقبة. هذا إضافة إلى الموافقة لجميع الشركات المدرجة في قائمة المستوردين (المدرجين في القائمة الذهبية والفضية لدى دائرة الجمارك الأردنية) على دفع الرسوم الجمركية على أقساط (30 في المائة من المبلغ المستحق مقدماً و70 في المائة المتبقية في وقت لاحق)، شريطة ألا تكون لهذه الشركات أي مخالفات للقوانين واللوائح.

في تونس تضمنت الإجراءات المتخذة الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة لمبيعات الأدوية بالنسبة لقطاعات تجارة التجزئة والجملة، وتأجيل الموعد النهائي لتقديم إقرارات استرداد ضريبة دخل المؤسسات (المستحق بحلول 25 مارس) حتى نهاية مايو 2020 لجميع الشركات باستثناء تلك الخاضعة لمعدل ضريبة دخل الشركات البالغ 35 في المائة، وتقديم استرداد أرصدة ضريبة القيمة المضافة وتبسيط إجراءات الاسترداد، وإعفاء الرسوم الجمركية للشركات الصناعية التي كانت تخضع للأحكام الجمركية قبل 20 مارس 2020، بشرط أن تدفع غرامة 10 في المائة من مبلغ الرسوم المذكورة، إلى جانب تخصيص تحويلات نقدية مباشرة لذوي الدخل المحدود بقيمة مالية بلغت 150 مليون دينار تونس. علاوة على ذلك تم تعليق جميع عمليات التدقيق الضريبي والمواعيد النهائية للاستئناف الضريبي حتى نهاية مايو 2020، وكذلك تعليق عقوبات التأخر في دفع الضرائب لمدة ثلاثة أشهر، من 1 أبريل إلى 30 يونيو 2020.

أما بالنسبة لمصر، فقد تضمنت الإجراءات التحفيزية، تمديد الموعد النهائي لتقديم الإقرار الضريبي السنوي للأفراد حتى 16 أبريل بدلاً من 31 مارس 2020، وتخفيض الضريبة المقتطعة (Withholding Tax) المفروضة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركات المدرجة في البورصة المصرية من 10 في المائة إلى 5 في المائة، وتمديد تعليق ضريبة أرباح رأس المال المفروضة على الأوراق المالية المدرجة في البورصة المصرية للمصريين حتى 1 يناير 2022 والتي كان من المقرر أن تنتهي في 17 مايو 2020، إضافة إلى تبسيط الإقرارات الضريبية على ثلاثة أقساط للشركات والمنشآت المتضررة، وتمديد سداد الضريبة العقارية للمنشآت العاملة في قطاع السياحة لمدة ستة أشهر.

